E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

اتفاق الشراكة التجارية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر: دراسة تحليلية

د. محمد سمير عياد (*)

جامعة تلمسان

samsp13dz@gmail.com

محمد الأحسن

جامعة تلمسان

ahcen75@gmail.com

تاريخ الإيداع: **2018/10/10** تاريخ القبول: **2018/11/01** تاريخ النشر: **2018/12/30**

أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدّد الرئيسي لسلوك الدول والتكتلات، بل وأصبحت تشكّل الدافع الأقوى للتقارب بين التكتلات في حدّ ذاتها لإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها مبنية على إنشاء مناطق واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة بين جميع الأطراف، ومن هنا جاءت أهمية البعد التجاري الذي يشكّل أحد المحاور الرئيسية لسياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر. من هنا ستحاول هته الدراسة تحليل اتفاق الشراكة التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

الكلمات الدالة:

الجزائر، الاتحاد الأوروبي، شراكة

Abstract:

The economical interests became the main determinant to countries and alliances behaviour, even formed a strong motive to to approach alliances to create an interrerlated common economic partnership; based on founding zones and economic contractual agreements to achieve a mutual objectives among all sides. Accordingly, the commercial dimension is so crucial since it represents one of the principle axes to the Europêan Union policy towards Algeria. This study is trying to analyse the commercial partnership agreement between the EU and Algeria.

.**Key Word:**

Algeria, The European Union, Partnership

(*)المؤلف المرسل : محمد سمير عياد samsp13dz@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

أخذت الجزائر خلال التسعينيات بإستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إقامة اقتصاد على أساس السوق ومتفتح على العالم، ولتحقيق تحرير واسع للتجارة وتعزيز التعاون في الكثير من المجالات أعطت الجزائر موافقتها لإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي، لكنّها لم تحذ حذو تونس والمغرب التي وقعتا اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995 و15 نوفمبر 1995 على التوالي، فقد عبرت الجزائر مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الاقتصادية المتمثلة في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها، ونسيج صناعي لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتجات الأجنبية، وكذا مراعاة الخصوصية الجيو-إستراتيجية والسياسية المتمثلة في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدان المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا، أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي إنتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير[1].

من هنا تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى استطاعت الشراكة التجارية الأوروبية الجزائرية تحقيق أهدافها وتلبية مصالح طرفي المعادلة؟

1- دوافع الشراكة الأورو-جزائرية

هناك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها؛ بالنسبة للطرف الجزائري، فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية، تفشي البطالة، جمود الجهاز الانتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم والتسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل، وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي... كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لها فرص وميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[2].وبالنسبة للطرف الأوروبي، هناك أهداف استراتيجية جعلته يعمل على توقيع اتفاق شراكة مع الجزائر، فهناك ارتباط اقتصادي شديد بين الطرفين، جعل منه الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر، بالتالي من مصلحة الاتحاد الأوروبي المحافظة على السوق الجزائرية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

ورفع القيود الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة، خصوصا وأن الواقع يثبت محدودية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية.

بدأت الجزائر مفاوضاتها من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، لكنها عرفت نوع من التأخير بسبب عدّة عوامل أهمّها:

1- كان الطرف الأوروبي دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام[3].

2- إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي.

لهذا فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) منذ 1997 للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي[4]:

1- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

2- الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة.

3- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.

4- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط.

5- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية, وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

6- المطالبة بالتحرير التدريجي.

تم استئناف المفاوضات سنة 2001 لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 13 ديسمبر 2001 ببروكسل وهذا بعد سلسلة من الجولات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.وما يجب الإشارة إليه، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر بالنسبة للجزائر من أهم الشركاء التجاريين، حيث تمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي أكثر من 65% خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2003، أما صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي فهي الأخرى تمثل نسبة معتبرة، حيث وصلت إلى 60% خلال نفس الفترة،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

وهو ما يدلّ على العلاقات التجارية القوية بين الطرفين[5]. هذا وأكد الطرفان من خلال الاتفاقية على أنها تدخل في إطار دعم وتطوير العلاقات الثنائية، وأنها تقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية، حيث جاء في ديباجة اتفاق الشراكة أن الطرفين يأخذان بعين الاعتبار القرب وعلاقات الاعتماد المتبادل القائمة بينهما والمبنية على الروابط التاريخية والقيم المشتركة، وأنهما يأملان بتوطيد هذه العلاقات وضمان استمراريتها على أسس المشاركة، التضامن والتعاون.

2- **تحليل نصّ اتفاق الشراكة الأورو-جزائري**

افتتح نصّ الاتفاق بتبيان الاعتبارات التي أدت إلى قيام شراكة بين طرفي الاتفاق، حيث جاء في المادة الأولى الأهداف التي تصبو إليها الشراكة الأوروبية الجزائرية إلى تحقيقها، كما نصّت المادة الثانية أن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وفق الإعلان العالمي يشكّل عنصرا أساسيا لهذا الاتفاق.هذا وقد احتوى الاتفاق الجزائري-الأوروبي على تسع (09) محاور تمثلت في الجوانب الآتية: (احتوت على 110 مادة)[6] :

1- الجانب الأول: يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين[7]، وحوار أمني باستمرار حتى يتسنى للشركاء تحقيق المزيد من الرقي والاستقرار وأمن المنطقة، كما يعمل على تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية، والتي هي ضمن المصالح المشتركة.

2- الجانب الثاني: يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة إبتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ[8]، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنصّ الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية[9]:

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

– إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3- الجانب الثالث: يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات(Droit d'établissement et prestation de service)، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...إلخ)[10]، كما يلتزم الطرف الأوروبي بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS سابقا)، بينما ستمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، مع العلم أنه تمّ تحديد موعد بعد 5 سنوات لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات)، هذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي اعتقد الطرفين أنها كافية للانضمام.

4- الجانب الرابع: الدفع، رأسمال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به[11]، وتم في هذا الجانب إتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاتها، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها[12]. أما قواعد المنافسة المتضمنة في الاتفاق، فهي مستوحاة من تلك المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي، كما اتفق الطرفان على حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للقواعد المعمول بها عالميا.

5- الجانب الخامس: التعاون الاقتصادي، التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد 50 و53 من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي[13]:

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين[14].
- دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية-الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي[15].
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية، الرقابة المالية[16].
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية[17]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

– كما مسّ هذا الجانب (التعاون الإقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والإتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

6- الجانب السادس: التعاون الإجتماعي والثقافي[18]، والذي يهدف إلى ترقية التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي، كما تمّ التركيز في هذا الباب على ضرورة إقامة حوار مستمر يتطرق لجميع القضايا ذات الاهتمام المشترك كالاندماج الاجتماعي للعمال الجزائريين وعمال الاتحاد الأوروبي المقيمين بشكل قانوني على تراب الدولة المعنية.

7- الجانب السابع: التعاون المالي[19]، ويهدف إلى تأهيل الهياكل الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص لخلق مناصب شغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية، الاهتمام بالآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة منطقة التبادل الحرّ.

8- الجانب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية[20]، يشمل هذا التعاون مجالات عدّة، مثل التعاون في مجال القانون والقضاء ومكافحة الجريمة المنظمة وتبييض الأموال والمخدرات والإرهاب ورقابة الهجرة غير الشرعية.

9- الجانب التاسع: أحكام مؤسساتية عامة وختامية، وهذا من المادة 92 إلى المادة 110، حيث تمّ إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات، يجتمع مرة واحدة في السنة، وإنشاء لجنة للشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق، تتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

إذن تطرّق الاتفاق في شقّه الاقتصادي إنشاء منطقة التجارة الحرة في حدود سنة 2010 (آنذاك)، والعمل على تحرير الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الهيكلية وتأهيل المؤسسات للمنافسة وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ودعمه وتطويره من وضع قوانين

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

وتشريعات كفيلة بضمان تحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني إعادة النظر في التشريعات والقوانين المعمول بها[21]. لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية وإجراءات تنقل السلع الصناعية والزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الاجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحرّ خلال الفترة الانتقالية[22]:

أ- المنتجات الصناعية:

حدّدت الاتفاقية رزنامة تفكيك الحواجز الجمركية، وإعفاء ضريبي بصفة تدريجية إلى غاية الوصول إلى الإعفاء الضريبي الكامل على بعض المنتجات في إطار المبادلات التجارية التي تتم في منطقة التبادل الحر المرتقبة، حيث تمّ الاتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع يتمّ تحريرها وفق جدول زمني متّفق عليه، تشمل على ما يلي:

جدول يوضح قوائم السلع التي تمّ الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)[23]

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج	نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح مابين 5%-15%) وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار	%23
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية ودخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20% سنويا	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 26% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار	%26
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية، تمتد إلى 10سنوات، أي 10% سنويا	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 50% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار.	%50

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

هذا وتخصّ القائمة الأولى المنتجات الصناعية التي تمّ تفكيك الرسوم الجمركية عنها فورا، وتحريرها بالكامل بمجرّد دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ في 2005، وتتكون هذه القائمة من 2076 منتوجا والخاضعة للحقوق الجمركية بـ 5 % و15% [24] وتمس هذه القائمة المنتجات الصناعية غير المنتجة محليا والمواد الأولية وسلع التجهيز والمواد نصف المصنعة المخصصة للصناعة الكيميائية والتعدين والنسيج ومواد البناء والسيراميك.وتضمّ القائمة الثانية المنتجات الصناعية التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها بصفة تدريجية ابتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق، أي انطلاقا من 2007، خلال خمس سنوات عاملة، وتتمّ عملية التفكيك لسلع هذه القائمة بوتيرة 10% خلال السنتين الأوليتين و20% خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لتكون 2012 التاريخ النهائي للتحرير التام والكامل لهذه المنتجات من الرسوم الجمركية، وتتكون من سلع التجهيز الزراعية والصناعية والمنتجات الصيدلانية، قطع الغيار، المعدات الميكانيكية والمعدات الكهربائية والالكترونية، معدات السكك الحديدية، مجموعة المنتجات التي تستخدم في الطاقة والتشحيم..... كما تشكل هذه القائمة 1100 منتوجا صناعيا للحقوق الجمركية[25].

وتتكوّن القائمة الثالثة من 1964 منتوجا للسلع الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا في الجزائر، وهي بذلك تأخذ صفة المنتوجات الحساسة بالنسبة للانتاج الجزائري إذا أخذنا بعين الاعتبار قوة المنافس الأوروبي. وتبدأ عملية التفكيك الجمركي لهذه القائمة من المنتوجات ابتداءا من السنة الثالثة من تنفيذ الاتفاق (وتسمى هذه المهلة "مهلة الإعفاء"، يتم خلالها تأهيل منتجات الدول المغاربية لمواجهة منافسة منتجات الدول الأوروبية، وهذا التخفيض في الرسوم الجمركية يكون في الغالب بنسبة 10 % سنويا[26]) أي بدءا من 2007 إلى غاية 2017 على مدى 10 سنوات للوصول إلى المحطة النهائية للتحرير الكامل للمنتوجات الصناعية للتبادل الحرّ دون قيود جمركية.

هذا وقد سمحت الاتفاقية للدول المغاربية من بينها الجزائر، المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية، كفرض رسوم جمركية جديدة خلال فترة زمنية محددة، إذا تعلق الأمر بحماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات حديثة النشأة أو تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي :

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

1- في حالة حدوث صعوبات بالغة بالنسبة لمنتج ما نتيجة لإجراءات تحرير الواردات المغاربية من الاتحاد الأوروبي، يجوز مراجعة الجداول الزمنية الخاصة به من جانب لجنة المشاركة بالاتفاق المشترك، على أن لا يتجاوز المدة المحددة للفترة الانتقالية.

2- يجوز للدول المغاربية المشاركة اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة بزيادة أو إعادة تطبيق الرسوم الجمركية على الصناعات الجديدة والوليدة، أو على القطاعات التي تخضع لعملية إعادة هيكلة والتي نواجه صعوبات خطيرة، خاصة عندما يكون لهذه الصعوبات تأثيرا على الجوانب الاجتماعية.

3- لا تزيد الرسوم الجمركية على واردات الدول المغاربية من المنتجات التي لها منشأ الدول الأوروبية، والتي تخضع للإجراءات الاستثنائية عن 25 % من القيمة.

4- تطبيق الإجراءات الاستثنائية لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، ما لم تسمح لجنة المشاركة بمدة أطول، ويتم إيقاف تطبيق مثل هذه الإجراءات بانتهاء الحد الأقصى للفترة الانتقالية.

5- لا يجوز تطبيق هذه الإجراءات على أي منتج بعد انقضاء فترة تزيد عن 3 سنوات منذ تاريخ إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكمية وكل الإجراءات الأخرى ذات الأثر المماثل على هذا المنتج.

6- تقوم الدول المغاربية بإخطار لجنة المشاركة بأي إجراءات استثنائية تعتزم تطبيقها، ويتم التشاور حول الإجراءات، وتحديد برنامج زمني لإلغاء الرسوم الجمركية التي تم تطبيقها[27].

ب- <u>المنتجات الزراعية</u>:

نصّت اتفاقية الشراكة على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات المحوّلة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية تنفيذ الاتفاق، وعليه فإنّ المنتجات الزراعية والصيد البحري والمنتجات الزراعية المحوّلة هي معنية بإحدى التنازلات التالية: الاعفاء التام للحقوق الجمركية، التخفيض الجزئي للحقوق الجمركية، الاعفاء من الحقوق الجمركية مع الحصص التعريفية أو الكميات المرجعية أو الاعفاء من الحقوق الجمركية بالاضافة إلى رسم محدّد بالنسبة للمنتجات الزراعية المحوّلة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

جدول يوضح قوائم المنتوجات الزراعية التي تمّ الاتفاق بشأنها بخصوص التفكيك الجمركي (حالة الجزائر)[28]

المنتوج	المرجع	عدد البنود التعريفية	تاريخ بداية التنفيذ	نسبة التخفيضات
المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 2 المنتجات الزراعية	البروتوكول 2	75	1 سبتمبر 2005	50-20 أو100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 4 منتجات الصيد البحري	البروتوكول 4	112	1 سبتمبر 2005	25 أو100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة في المادة 14 الفقرة 5 منتجات زراعية محوّلة	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 1 إلغاء فوري	168	1 سبتمبر 2005	30-25-20 أو100% حسب طبيعة المنتوج
المنتوجات الواردة في المادة 15	البروتوكول 5 الملحق 2 القائمة 2 إعفاءات مختلفة	112	1 سبتمبر 2010	لم تحدّد بعد

والملاحظ أنّ التعاملات التجارية في المجال الزراعي بقيت متشددة، إذ اتفقت الأطراف على التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما، وتخضع المنتجات الزراعية والسمكية لدول المغرب العربي إلى رسوم جمركية ورقابة شديدة أثناء انتقالها إلى سوق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل تخضع المنتجات الأوروبية المصدرة للدول المغاربية لإجراءات أخف من ذلك.ففي ضوء السياسة الزراعية المشتركة التي يقوم الاتحاد الأوروبي بتطبيقها، يتم بمقتضاها حماية الإنتاج الزراعي المحلي، حيث رفض الاتحاد الأوروبي تحرير التجارة في السلع الزراعية، أسوة مع باقي الدول التي أبرم معها اتفاقيات شراكة، فاتفق الطرفان على ما يلي:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

1- أن يعمل الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية على تحقيق تحرير أكبر لتجارتهما في المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم كلا الطرفين.

2- تحدد قوائم السلع الزراعية حسب بروتوكولين، يتضمن الأول قوائم المنتجات الزراعية الأوروبية المصدرة للدول المغاربية، مع تحديد نسبة تخفيض التعريفات الجمركية، وتحديد حصة الاستيراد، بينما يتضمن الثاني قائمة المنتجات الزراعية لدى دول المغرب العربي المصدرة للاتحاد الأوروبي مع تحديد نسبة التعريفة الجمركية والحصة المتفق عليها، وكل زيادة في الحصة المحددة تخضع لشروط جمركية أخرى.

إذن دخل الاتفاق الأوروبي- الجزائري للشراكة حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري والبرلمانات الأوروبية، وشرعت الجزائر في تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحرير الاقتصاد وفتح رأس مال الشركات لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الذي يعتبر من ركائز النظام الليبرالي.بناءا على تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، فإن انتهاء مهلة 12 سنة الانتقالية تكون في حدود عام 2017، ليكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وبداية التحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحرّ التي تعتبر جوهر السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة.

لكن يجب أن نشير إلى أنه تمّ مراجعة اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، فقد أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالعلاقات الخارجية و السياسة الأمنية فدريكا موغريني Federica Mogherini[29] أن الهدف من تلك المراجعة هو "تقييم الأثر" الاقتصادي والتجاري لهذا الاتفاق في الجزائر و في الفضاء الأوروبي. ومنذ ابرام هذا الاتفاق ما فتئ الموقف التجاري للاتحاد الأوروبي يتعزز على حساب الاقتصاد الوطني، حمل هذا الوضع الحكومة الجزائرية على الشروع في تجميد أحادي الطرف للتنازلات التعريفية المقررة بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات مثمرة للمفاوضات تم التوصل إلى حل بديل يتمثل في تأجيل منطقة التبادل الحر إلى 2020 التي كانت مقرّرة في 2017[30].

وما يمكن ملاحظته من مختلف اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) هو العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة بالإضافة إلى حث الدول المغاربية على تحرير تجارتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

منظمة التجارة العالمية حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1995، الأمر الذي دعا الدول المغاربية لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية تمتد إلى 2010 (آنذاك).وإن منطقة التجارة الحرّة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي، فالتوقيع الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية على حدى لإنشاء منطقة تجارة حرة التي كان من المفترض أن تكون في 2010 سيؤدي في النهاية إلى وجود منطقة تجارة حرة أكبر وأوسع تضم دول الاتحاد الأوروبي من جهة والدول المغاربية من جهة أخرى[31].

وبالرغم من أن اتفاقيات الشراكة كانت ثنائية، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة تجارة حرة، حيث تقرر بشأنها وتسهيل إقامتها ما يلي[32]:

1- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية وتحرير تدريجي للمنتجات الزراعية.

2- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة بها، وسيادة المنافسة.

3- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

4- تحديث وتعديل البنى الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق.

5- إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى الدول المغاربية.

3- <u>تقييم إتفاق الشراكة الأورو-جزائري</u>

إن إقامة منطقة تجارة حرّة من شأنه تدعيم المؤسسات الصناعية الأوروبية التي تستفيد من توسيع سوق صادراتها جراء انفتاح السوق المغاربية مع التقليص من نسب التعريفات الجمركية، وتسهيل إجراءات دخولها للسوق المغاربية عامة والجزائر بصفة خاصّة، وبالمقابل يخلق هذا الانفتاح تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية التي يجب أن تكون في مستوى تحمل المنافسة غير المتوازنة داخل أسواقها المحلية أو على مستوى السوق الأوروبية [33]، الأمر الذي يستدعي تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية واللحاق بها لمستوى مثيلاتها الأوروبية، لأنها فقدت الامتيازات الخاصة التي كانت تمنحها الدول الأوروبية لمنتجاتها المصدرة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

للسوق الأوروبية، ويصبح التعامل التجاري بالمثل خاصة بعد انقضاء مدة المرحلة الانتقالية المحددة بـ 12 عاما، أين يتم التحرير الكلي لتجارة السلع الصناعية بين الطرفين.

إن المتفحص للمبادلات التجارية الأوروبية-الجزائرية يلاحظ أنه غلب عليها طابع التركيز والسيطرة المطلقة للدول الأوروبية، وظل العجز التجاري يلازم هذه الدول، ويمكننا تأكيد ذلك من خلال فحص الجانب الكمي والنوعي لهذه المبادلات،فقد حافظ الاتحاد الأوروبي على مكانته كأهم شريك تجاري للجزائر خلال عام 2014 حيث بلغت القيمة الإجمالية للتبادلات التجارية للجزائر (استيراد وتصدير) 121.28 مليار دولار، منها 70.72 مليار دولار تمّ تبادلها مع بلدان الاتحاد الأوروبي ما يمثّل 57.72% من التبادلات التجارية، حسبما علمته وكالة الأنباء الجزائرية لدى المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، وذكر ذات المصدر أنّ معظم المبادلات الخارجية للجزائر تبقى مركزة حول الشركاء التقليديين، مبرزا أن دول الاتحاد الأوروبي تعد أهم شريك للجزائر بما يمثل 50.56% من واردات الجزائر و64.36 % من صادراتها. حيث بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 29.49 مليار دولار، مسجّلة بذلك ارتفاعا بـ 2.68 %مقارنة بسنة 2013 في حين أن صادرات الجزائر نحو هذه المنطقة بلغت 40.52 مليار دولار بانخفاض قدره 1.83 %[34].

شكّلت اسبانيا أهم زبون للجزائر في 2014 داخل هذه المنطقة الاقتصادية، حيث استوردت ما قيمته 9.71 مليار دولار (15.43 % من مجموع مبيعات الجزائر للخارج) متبوعة بايطاليا بـ 8.37 مليار دولار (13.29 %) ثم فرنسا بما قيمته 6.74 مليار دولار (10.71%) فبريطانيا بـ 5.48 مليار دولار (8.71%) وهولاندا بـ 5.08 مليار دولار (8.07%)[35].

جدول يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية من خلال المناطق[36]

المناطق الاقتصادية	الواردات (مليون دولار)			الصادرات (مليون دولار)		
	السنة		التطور	السنة		التطور
	2014	2015	%	2014	2015	%
دول الاتحاد الأوروبي	29 684	344 25	14.62-	40 378	25 801	-36.10
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	8 436	7 353	12.84-	10 344	5 428	-47.53
الدول الأوروبية الأخرى	886	1 220	37.70	98	37	-62.24

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

دول أمريكا الجنوبية	3 815	2 818	26.13-	1 183	1 575	50.52-
آسيا	12 619	11 830	6.25-	5 060	2 562	49.37-
أوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-
الدول العربية	1 962	1 912	2.55-	648	628	3.09-
الدول المغاربية	738	674	8.67-	3 065	1 607	47.57-
الدول الإفريقية	440	350	20.45-	110	92	16.36-
المجموع	58580	51501	12.08-	62886	37787	39.91-

الملاحظ من الجدول أنّ الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي انخفضت بنسبة 14.62%، من 29.49 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 36.1 % داخل هذه المنطقة الاقتصادية.

من بين الانعكاسات الايجابية على السياسة الجمركية الجزائرية، يمكن القول بأن اندماج الاقتصاد الجزائري في الفضاء التجاري العالمي عامة والأوروبي خاصة، يلزم إدارة الجمارك الجزائرية بتسهيل الاجراءات الجمركية للواردات، فتضطر هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الاعلام الآلي على مستوى المكاتب الجمركية –مثلا-، لأن عملية تسيير البضائع مهمة جدا، كما أن توسيع استعمال الاعلام الآلي يسهل من الاجراءات الجمركية للبضائع، ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وسريعة وفعالة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور، وهكذا يتم تحديث إدارة الجمارك وتطويرها[37]. أما إذا أردنا الحديث عن الآثار السلبية المتوقعة عن اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري فيمكن الإشارة إلى محدودية المزايا التي يوفرها هذا الاتفاق للجزائر، نتيجة غياب التكامل المغاربي في هذه المفاوضات[38]، حيث جرى التفاوض بين دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة مغاربية على إنفراد، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول المغاربية على طاولة المفاوضات، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية[39].من جهة أخرى نجد أنّ الاتحاد الأوروبي أصرّ على إقامة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

منطقة التبادل الحرّ في السلع بحلول عام 2010 (آنذاك)، وهو إصرار يلبي حاجاته ويعكس مصالحه، وفي الوقت ذاته يتحفظ على إقامة منطقة التبادل الحر تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية، التي تستجيب لمصالح الجزائر، إذا أخذنا في عين الاعتبار تخصص البلدان المغاربية المتوسطية في قطاعي المحروقات والنسيج، فإن الاندماج التجاري بمعدلات نمو غير متكافئة سيؤدي إلى آثار سلبية.

ومن هنا تبرز المنطقة المستهدفة بالتبادل الحرّ، خللا كبيرا في موازين القوى، فهي تشمل المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها دول الاتحاد الأوروبي بميزة تنافسية عالية، بينما تقصي المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها الدول المتوسطية عامة بميزة معتبرة، إذ وجب التأكيد على أن المسار الأورومتوسطي الذي يندرج في إطاره اتفاق الشراكة، يمقل تحديا لاقتصادات دول المغرب العربي عامة وليس الجزائر فقط[40].إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة، هو الحيلولة في المستقبل، دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح السوق الجزائرية ومن دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها مستقبلا[41].

هذا وقد رسم التقرير السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي [42] The World Economic Forum حول مؤشر التنافسية لسنتي 2015 و2016 صورة سوداوية عن واقع الاقتصاد الجزائري وتنافسيته، حيث صنف الجزائر في الصف 87[43] بتراجع قدره مرتبة واحدة بعد أن كانت الجزائر تحتل الصف 86 في 2014 من أصل 140 بلد، بينما جاءت الجزائر في مراتب جدّ متأخرة في باقي المؤشرات الفرعية المشكلة للتقرير، التي كان جلها في ترتيب يفوق المائة. وشرح تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أهم العوائق التي تخنق الاقتصاد الجزائري وتنافسيته وتسيء إلى عالم المال والأعمال، وذكر منها على وجه الخصوص: التمويل البنكي للاقتصاد والبيروقراطية والفساد والضرائب وعدم نجاعة البنى التحتية[44]، ومن حيث تنافسية المؤسسات فقد حلّت الجزائر في الصف 99 عالميا، أما تنافسية المنشآت والبنى التحتية فقد حلّت في الصف 105 عالميا.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

ومن جهتها وضعت الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية Coface في تقييمها السنوي، الجزائر ضمن الدرجة ج التي تعاني من وجود مخاطر اقتصادية مرتفعة وصنفت Coface الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2017 الذي يضم 164 دولة في المؤشرين "تقييم مخاطر البلد" و"مناخ الأعمال" في الدرجة ج والتي تعني وجود خطر مرتفع" لعدم دفع مستحقات المؤسسات[45]. كما توقعت الشركة الفرنسية أن يستمر الاقتصاد الجزائري في التباطؤ سنة 2018 رغم النمو الكبير الذي سجله قطاع المحروقات، وأوضحت أنه رغم النمو الكبير الذي سجله قطاع المحروقات خلال السنة الماضية، فإنه لم يستطع تعويض تباطؤ النشاط خارج المحروقات.

خريطة توضح تقييم الدول من حيث المخاطر الاقتصادية جانفي 2018[46]

هذا ونشير إلى أن الجزائر وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي، يوم الإثنين 13 مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لـ "اتفاق الشراكة الجزائر-الاتحاد الأوروبي"، وفي أول رد فعل رسمي للجزائر، قال وزير الخارجية الجزائري الأسبق السيد رمطان لعمامرة، عقب المصادقة على "النتائج" إن "الجزائر تعتزم القيام بكل ما يجب من أجل استفادة أفضل من اتفاق الشراكة والتركيز معا وبثبات على مستقبل يكون أحسن نوعية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

للطرفين". وأوضح لعمامرة أن التقييم المشترك لاتفاق الشراكة سمح بـ "قراءة مشتركة" لأحكام الاتفاق "حتى يكون أكثر خدمة لتنمية الجزائر".

ولفت وزير الخارجية إلى أن الجزائر "لاحظت تبايناً هيكليّاً في الكيفية التي طُبق بها الاتفاق، ونحن نرى أنه إذا كان هناك تباين مستقبلاً فإنه يجب أن يكون لصالح الجزائر والاقتصاد الجزائري"، مؤكدا أن الجزائر "تحترم" توقيعها والتزاماتها. ومن جانبها أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية، فيديريكا موغريني Federica Mogherini[47]، أن "الاتحاد ملتزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدأ (رابح-رابح)"[48]. ومن خلال مجلس الشراكة الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي والجزائر الذي عُقد دائما يوم 13 مارس 2017 في بروكسل، وقع الطرفان على حزمة بقيمة 40 مليون يورو لمساعدة الجزائر في تنويع اقتصادها وتحسين بيئة الأعمال فيها من خلال تدابير تتراوح بين تطوير الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة. وتم التوقيع على الحزمة في اليوم الذي باتت فيه الجزائر أول بلد في شمال إفريقيا يعتمد أولويات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتركيز التعاون المستقبلي على مجالات المصلحة المتبادلة المحددة بصورة مشتركة[49]، ومن بين البرامج التي حددتها هذه الحزمة: برنامج دعم تنفيذ اتفاقية الشراكة بقيمة 20 مليون أورو، والذي سيستمر في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للجزائر وقدراتها المؤسسية في السياسات العامة الرئيسية، حتى تتمكن البلاد من انتهاز الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة.

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي –نظريا- إلى فتح أسواق الطرفين أمام المنتجات الصناعية والزراعية وذلك بإنشاء منطقة التبادل الحر لكن –واقعيا- هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الداخلي الخام أو إلى معدلات المساهمة في المبادلات التجارية العالمية، كما تنفيذ الشراكة التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي يؤدي حتما إلى إلغاء التعريفات الجمركية يؤدي إلى ضغط كبير على التوازنات المالية العامة (الميزانية) هذا بانخفاض مستوى الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة مهمة في مجال إيرادات الجزائر، حيث ستؤثر إلغاء التعريفات الجمركية بموجب السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي على ميزانياتها.

هذا ونشير إلى الاستنتاجات التالية فما يخص تحليل اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

1- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا، إذن هي إتفاقيات تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا، كما أنها اتفاقيات تتم بين تجمعات سكانية غير متكافئة من حيث القدرة الشرائية ولا من حيث عدد السكان، وهو ما يجعل تأهيل الاقتصاد الجزائري أمر ضروريا.

2- عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين الجزائري من جهة والأوروبي من جهة أخرى، علاوة على ضعف التحضيرات في الجزائر مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الإتحاد الأوروبي.

3- تمّ تسجيل محدودية المزايا التي توفرها الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية نتيجة غياب التكامل المغاربي في هذه المفاوضات، حيث جرى التفاوض بين دول الإتحاد الأوروبي كمجموعة موحدة وبين كل دولة مغاربية على إنفراد من بينها الجزائر، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الدول المغاربية على طاولة المفاوضات،

4- تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها الجزائر خاصة أو الدول المغاربية بصفة عامة، في أسواق الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي، فنجد في السابق مثلا تونس والمغرب، تتمتعان باتفاقيات تفضيلية لمنتجاتها داخل السوق الأوروبية المشتركة، وفي حالة انضمام الدول المتوسطية إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية وفقا لمبادئ المنظمة، يقضي بأن تمنح دول الاتحاد الأوروبي تلك الميزة في إطار تكتل اقتصادي، وهذا ما ينعكس سلبا على الدول المتوسطية المتفرقة في تعاملها، وهو ما يستدعي ضرورة إحياء أنظمتها الفرعية كاتحاد المغرب العربي، لحماية أعضائها من الآثار السلبية لتطبيق هذا المبدأ.

5- يصر الاتحاد الأوروبي على إقامة منطقة التبادل الحر مع الجزائر، وهو إصرار يلبي حاجاته ويعكس مصالحه، وفي الوقت ذاته يتحفظ على إقامة منطقة التبادل الحر تشمل السلع الزراعية أو منتجات الصناعات الاستخراجية، التي تستجيب لمصالح الجزائر أوكل الدول المغاربية المتوسطية، إذا أخذنا في عين الاعتبار تخصص البلدان المغاربية المتوسطية في قطاعي المحروقات والنسيج، فإن الاندماج التجاري بمعدلات نمو غير متكافئة سيؤدي إلى آثار سلبية.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

6- إن الأثر الأخطر والأهم لمنطقة التجارة الحرة، هو الحيلولة في المستقبل، دون تطوير صناعات تحويلية جزائرية غير قائمة حاليا، أو قائمة على نطاق محدود، فانفتاح السوق الجزائرية ومن دون حماية، أو من دون حماية لفترة كافية من الزمن، على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنيات عالية، سيشكل عقبة في طريق العمل على إقامتها في الجزائر.

7- يعتبر استثناء الملف الزراعي في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي ومنها الجزائر مسألة قديمة، ثم تفاقم هذا الاستثناء بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط بعد توسع الجماعة الأوروبية إلى بلدان جنوب أوروبا التي تتماثل منتجاتها الفلاحية مع المنتجات المغاربية، حيث بانضمام هذه الدول (اليونان، إسبانيا، البرتغال) أصبح هذا الاستثناء يرتكز على الاكتفاء الذاتي للجماعة الأوروبية أو الفائض في المنتجات الفلاحية المغاربية، بالرغم من أن الجماعة الأوروبية أكدت على مبدأ الحفاظ على المنافذ التقليدية للدول المغاربية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.

8- إن العوامل السالفة الذكر كانت في غير صالح الجزائر وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت في متناولها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية.

الهوامش :

[1] محمد يوسفي، "الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي"، في **مجلة الإدارة**، الجزائر: مركز التوثيق والبحوث الإدارية، 2000، ص.114.

[2] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية: دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر –بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. 2012-2013. ص.164.

[3] يونس، ب، "في انتظار التوقيع على اتفاق الشراكة: هل تجاوزت الجزائر العقبات الأمنية والسياسية؟"، **أسبوعية السفير**، العدد 81، من 10 إلى 16 ديسمبر 2001، ص 7.

[4] M.Belattaf et B.Arhab, « Le Partenariat euro-méd. et les Accords d'associations des pays du Maghreb avec l' UE », **Colloque International**, Université de Tlemcen, le 21-22/10/2003. p.p.14-16.

[5] سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، في **مجلة الباحث**، ع.9، دورية علمية دولية محكمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011. ص.152.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[6] Voir le texte integral de l'accord de l'association entre L'UE et L'Algérie, (signé le /2005) 0922/04/2002, entré en vigueur le 01/ http://www.lexinter.net/DZ/accord_d'association_algerie_union_europeenne.htm.

[7] Les Articles N° 3, 4, 5.

[8] L'Article N° 06.

[9] Les Articles N° 17, 22.

[10] Les Articles N° 30, 34.

[11] Les Articles 38, 39.

[12] L'Article N° 4.

[13] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**. (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006. ص.307.

[14] L'Article N°63.

[15] L'Article N°54.

[16] Les Articles N° 56, 57.

[17] L'Article N°55.

[18] Les Articles N°67, 68.

[19] L'Article N°79.

[20] Les Articles N° 82, 91.

[21] N, Fares, « Accord d'association Algérie- UE : Vers la zone de libre échange », **La nouvelle République**, N° 1172, du 19 Décembre 2001, p2.

[22] Voir : Décret présidenttiel n° 05-159 du 18 Rabie ELAOUEL 1426 correspondant au 27 avril 2005portant ratification de l'accord euroméditérraneen établissant une association entre la républipue Algérienne démocratipue et populuire d'une part et la communauté européene et ses Etats menbres d'autre part, signé à valence le 22 avril 2002, ansi pue ses annexes 1 à 6, les protocoles n° 1a7 et – l'actefinal yafférents, g.O.n° 31, le 30 avril 2005.

[23] chambre Algérienne du commerce et d'industrie, "Accord d'association-européen", Dans : **Revue** N°39, Alger : CACI, JAN,2002, p 33. **Mutation**,

[24] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**. ص.173.

[25] **نفسه**.

[26] Fouzi Mourji, « L'impact de l'instauration d'une zone de libre-échange sur l'économie ». Dans **Options Méditerranéennes**, Série B, N° 14, Bruxelles : Le Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes (CIHEAM), 1995. p.p.2-12.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[27] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية: حالة دول المغرب العربي**. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003-2004، ص.ص.139-140.

[28] بوجلخة، إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.176.

[29] Federica Mogherini, née le 16 juin 1973 à Rome, est une femme politique italienne, membre du Parti démocrate, ministre des Affaires étrangères du gouvernement Renzi avec délégation aux Affaires européennes. Le 30 août 2014, elle est désignée comme Haute Représentante de l'Union pour les affaires étrangères et la politique de sécurité (chef de la diplomatie européenne) à compter du 1er novembre 2014

[30] وكالة الأنباء الجزائرية، **اتفاق الشراكة الجزائر-الاتحاد الأوروبي: المراجعة تهدف إلى تقييم الأثر الاقتصادي والتجاري**. من الموقع:
http://www.aps.dz/ar/economie/28208

[31] شريط عابد، **مرجع سابق**، ص.136.

[32] أحمد عبد الفتاح تغيان، "اتفاقيات المشاركة العربية-الأوروبية: الفرص والتحديات"، **ورشة عمل حول تأثير اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية على مستقبل التكتلات الاقليمية العربية**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 23-24 جانفي 2001. ص.189.

[33] Boussetta. M. « Implication Fiscales et Commerciales des Accords de Z.L.E. : Les Cas du Maroc avec L'U.E., la Tunisie et L'Égypt. », Dans **Revue Marocaine d'Administration et du Développement Local**. N°33 , Septembre 2000, p.98.

[34] وكالة الأنباء الجزائرية، **تجارة خارجية: الاتحاد الأوروبي يحافظ على مكانته كأهم شريك للجزائر في 2014**.
من الموقع الالكتروني:
..http://www.aps.dz/ar/economie/12691

[35] **المرجع نفسه**.

[36] - **وكالة الأنباء الجزائرية**، من الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur
-المركز الوطني للاعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك الجزائرية CNIS

[37] فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشركة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، في **مجلة الباحث**، ع.11. 2012. ص.117.

[38] سلوى محمد مرسي، "المشاركة الأورو- عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها"، في **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9- ماي 2004 ، ص.ص.8-10.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[39] من المزايا التي فقدتها الدول العربية حرية دخول المنتجات العربية إلى الأسواق الأوروبية، أي إلغاء مبدأ عدم المعاملة بالمثل، أما التنازلات التي قدمتها تمثلت في عدم إدراج الملف الزراعي في المفاوضات، ناهيك عن فقدان جزء من سيادة هذه الدول في إختيار نظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، بإعتبار أنه من الشروط المنصوص عليها في هذه الإتفاقيات هي تطبيق الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان(أي التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول)، بالإضافة إلى فقدان بعض الموروثات الثقافية والقيم بفعل ما يسمى بالإمتزاج الحضاري والتفاهم والتقارب بين الشعوب.

[40] علي لزعر، بوعزيز ناصر، "تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية"، في **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**. ع.5. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جوان 2009. ص.38.

[41] محمد الأطرش، "حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية"، **المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر 2001، ص.91.

[42] The World Economic Forum publishes a comprehensive series of reports which examine in detail the broad range of global issues it seeks to address with stakeholders as part of its mission of improving the state of the world. Besides reports on its key events and standalone publications such as the Global Competitiveness Report, the Global Risks Report and the Global Gender Gap Report, the Forum produces landmark titles covering the environment, education, individual industries and technologies. See : http://www.weforum.org/reports

[43] Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Index 2015–2016 Rankings**. Geneva : World Economic Forum, 2015. p.17.

[44] حسان حويشة، "تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يصنفها 87 من حيث تنافسية الاقتصاد: كلّ المؤشرات بالأحمر عندما يتعلق الأمر بالجزائر"، في **جريدة الشروق**. ع.4874. الجمعة 02 أكتوبر 2015. ص.5.

[45] م سيدمو، "الجزائر بمخاطر اقتصادية مرتفعة"، في **جريدة الخبر**، ع.8759. الأربعاء 24 جانفي 2018، ص.3.

[46] Coface, carte des evaluation des pays, publications economiques. Janvier 2018. Dans : http://www.coface.fr/Actualites-Publications/Publications/Carte-des-evaluations-pays-Janvier-2018

[47] Federica Mogherini born 16 June 1973 is an Italian politician and the current High Representative of the European Union for Foreign Affairs and Security Policy and Vice-President of the European Commission in the Juncker Commission since 1 November 2014.

[48] حمزة كحال، "تقييم أوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عاما من التطبيق"، في **العربي الجديد**. 14 مارس 2017.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN : 1112-945X

[49] مكتب الاتحاد الأوروبي في الجزائر، **الاتحاد الأوروبي يعتمد مشاريع بقيمة 40 مليون يورو لدعم الطاقة المتجددة وإصلاح المالية العامة وتسهيل التجارة في الجزائر**. في الموقع الالكتروني:
https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/22601/